لم لا يعرف وامتنع له من الصرف صيغة منتهى الجموع
وسمي هذا الثاني منقوصا لنقصه ببعض الحركات منه
وهو الرفع والجر فكل مسمى له من اسمه نصيب
واعلم ان المعتل عند النحاة ما اخره حرف علة
كالمصطفى والمرتقي واما عند اهل الصرف ما وجد
في حروف علة سواء كانت في اوله كيوم او في وسطه
كشاء او في اخره كالمصطفى فكل ما سمي معتلا
عند النحاة يسمى معتلا عند اهل الصرف وليس
كل معتل عند اهل الصرف يسمى معتلا عند النحاة
واما عند التصويق ما وجد فيه تغيير كما من
اوعى اه ان ما كان مثل المصطفى اراد بذكر الـ ان الكاف في قوله كالمصطفى بمعنى مثل
الى ان ما يخ اخره الف اي منقوص ما قبلها
وقوله مثل عصى ورحا اشار بذكره الى ان ما كان
مثل المصطفى في كون اخره الفا قبلها فتحة وليس
ممنوعا من الصرف يسمى معتلا كما يسمى منقوصا
ثم اشار الى ان ما في اخره الف الزمي هنا
زايدة وكذا في نظايره والمعنى الى ان ما اخره الف
لزوما لا اقتضى ان الالف مطروف في الاخر وانه
غيره مع ان الالف هي نفس الاخر وقد علمت ان
في زايدة اويراد بما قابل الاخر في يكون شاملا

لغير

لغير الاول من الحروف فكان الالف مطروفا في هذا
الاخر الكبير وتكون الظرفية على حقيقتها والزيادة
الرفع والنصب والجر اما ان تقرا بالجر بدل
من الاعراب او بالرفع خبر لمبتدا محذوف او بالنصب
مفعولة لفعل محذوف وكل صحيح تخيير رضي
اي فانه فعل معتل بالالف وكذا لا يسمى مقصورا
لعدم كونه اسما وهذا خارج بقوله هو الذي سمد
ان قلت هذا جنس وما تبعه من قوله
المعرب فصل وكذا الاخراج يكون بالفصل
لا بالجنس قلت لما كان بينه وبين فصله الذي
هو المعرب العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في
زيد فانه اسم معرب وينفرد الاسم عنه في سيبويه
مثلا فانه اسم غير معرب وينفرد المعرب عنه في الفعل
المضارع فانه يقال له معرب وهو غير اسم جاز
الاخراج به كالفصل لان شرط عدم صحة الاخراج
به ان لا يكون بينه وبين فصله العموم والخصوص
الوجهي فان كان فيما ذكر كما علمت صح الاخراج
به وثبت له ما ثبت للفصل من صحة الاخراج
به اه وبلازمة من التثنى في حالة الرفع اي
وكذا الاسماء الستة في حالة النصب لانها تقلب ياء
في حالة الجر وواوا في حالة الرفع وهذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)